

بيان الجمهورية العربية السورية في اجتماعات الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) المقرر عقدها في

(روما خلال الفترة من 11 – 2020/2/12)

السيد جيلبير أنغبو — رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية /إيفاد/

السادة الوزراء محافظو الصندوق

أيها السيداتأيها السادة

يسعدني ويشرفني أن أمثل الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الثالثة والأربعين، هذه الاجتماعات التي تعتبر منبراً هاماً تساهم في تفعيل الجهود ووضع الخطط والأولويات المتعلقة بالغذاء والزراعة في ظل التحديات الطارئة، وفرصة لممثلي الدول الأعضاء لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال تبادل الآراء مع المنظمات المشاركة.

اسمحوا لي بداية ان أتوجه بالشكر الجزيل للسيد السيد جيلبير أنغبو — رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية /إيفاد/ على دعوته الكريمة لنا للمشاركة في هذه الاجتماعات ، وهذا ينم عن مدى الثقة بالجهود المبذولة من قبل الحكومة السورية وسعيها الدائم بكل ما تمتلك من إمكانيات لمتابعة العمل بما يسهم في تطوير القطاع الزراعي وتحسين سبل العيش لدى الأسر الريفية هذه الجهود التي تتكامل مع رسالة ونهج الصندوق الدولي في مسيرته التنموية، والشكر موصول لجميع العاملين في الصندوق على الجهود الكبيرة والمخلصة التي يقومون بها للنهوض بعمل الصندوق وبلوغ أهدافه في تحقيق التنمية.

أيها السيدات أيها السادة

لقد بذل صندوق التنمية الزراعية خلال العقود الماضية جهوداً كبيرة لتحقيق أهدافه التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعمل بإصرار وعزيمة ليثبت صدق المنهجية التي يتبناها وواقعية العمل الذي يعتمده لتنفيذ البرامج التنموية المكرسة لمكافحة الفقر والجوع وخصوصاً في المناطق الريفية الأشد فقراً.

لقد امتد التعاون المثمر بين الجمهورية العربية السورية وصندوق إيفاد لأكثر من خمس وثلاثين عاماً سجلنا فيها نجاحات كبيرة وبمستويات عالية من خلال تنفيذ عدد من المشاريع التي أصبحت مثلاً يحتذى به لما حققته من آثار ايجابية على شريحة كبيرة من السكان ، حيث ركز الجيل الأول من المشاريع على التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي لزراعتها بمختلف أنواع المحاصيل والأشجار المثمرة والتي وصل عددها إلى (227) مليون شجرة لغاية عام 2011 ، بينما صُمم الجيل الأخير من المشاريع لتمكين صغار المزارعين الفقراء ومربي الماشية ونساء الريف، وأخرها مشروع التنمية المتكاملة للثروة الحيوانية الذي حقق نتائج جيدة ساهمت في زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية ، حيث بلغ عدد المستفيدين حتى تاريخ تعليق تمويل المشروع في منتصف عام 2015 حوالي (20) ألف مستفيد . وبالرغم من كل الظروف والأوضاع القاسية والصعبة التي سببتها الحرب الإرهابية ، أولت الحكومة السورية القطاع الزراعي اهتماماً كبيراً، وحظي بأهمية خاصة في برامج التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المتكاملة وتطوير الريف والحفاظ على الموارد الطبيعية، واستمرت بتقديم كل المساعدة الممكنة لدعم صمود واستقرار المزارعين والمربين والمتضررين ورصد الاعتمادات لتنفيذ عدد كبير من المشاريع التنموية ومنها مشروع التنمية المتكاملة لثروة الحيوانية الذي استمر بتنفيذ نشاطاته رغم توقف التمويل وبدعم حكومي حيث بلغ عدد المستفيدين حتى نهاية عام 2019 (68) ألف مستفيد .

السادة الحضور:

يتطلع السكان الريفيون في سورية الذين عانوا من ويلات الحرب الإرهابية وما سببته من أضرار كبيرة لحقت بأراضيهم الزراعية من تدمير للبنى التحتية والآبار وشبكات الري وقطع وحرق لحوالي 20 مليون شجرة مثمرة ، إلى عودة تفعيل عمل الصندوق والتوسع في نشاطاته لتشمل كافة المحافظات السورية التي تساهم في تأهيل هذه الأراضي وإعادة العجلة الإنتاجية للقطاع الزراعي وتنميته من جهة، والتخفيف من معاناة الأسر الريفية الفقيرة وتحسين مستوى معيشتهم ومساعدتهم على العودة والاستقرار في قراهم من جهة أخرى خاصة في ظل عودة الأمان إلى معظم الجغرافية السورية ، وإلى التركيز على تنفيذ برامج تنموية جديدة تهدف إلى تحسين معيشة هؤلاء السكان وتعزيز أمنهم الغذائي، والعمل على تأهيل البنية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة بناء قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات الزراعية، خاصة وأن سورية تدخل اليوم مرحلة جديدة من التعافي وإعادة الإعمار وبدء عودة الأهالي إلى قراهم، الأمر الذي يلقي على عاتقنا مسؤولية تقديم كل ما يمكن في سبيل دعم متطلبات صمود هؤلاء المزارعين العائدين وتعزيز قدرتهم على الصمود والتكيف.

أيها السيدات والسادة:

تشهد بيئتنا تغيرات مناخية كبيرة ساهمت في نقص الموارد المائية واتساع الزحف الصحراوي وتراجع الرقعة الخضراء، بالإضافة إلى تعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع، الأمر الذي يشكل ضغطاً إضافياً على الموارد التي نعتمد عليها.

لذلك لا بد من العمل لضمان استدامة هذه الموارد واستثمارها بالشكل الأمثل حتى نستطيع القضاء على الجوع بحلول 2030 الذي يعتبر شرطاً أساسياً وخارطة طريق لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

ولضمان حصول كل شخص على كفايته من الغذاء يجب علينا تعزيز الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة، والعمل على الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، فضلاً عن تعزيز السياسات الداعمة لذلك حتى يتم ضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية الخاصة بالغذاء والتغذية.

يجب علينا العمل على تحقيق إنتاج زراعي مستدام من خلال تحفيز المزارعين ومساعدتهم عبر استخدام الممارسات الزراعية الجيدة، والحد من استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية لما لها من أثر سلبي على سلامة الغذاء وتلوث المياه الجوفية. وأيضاً عبر ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وخصوصاً تلك المتعلقة بالموارد المائية وضمان إيصال التكنولوجيا الحديثة إلى صغار المزارعين.

وتشجيع إقامة شراكات قوية من القطاعين العام والخاص تتسم بأهمية كبيرة فيما يتعلق بتعزيز إنشاء نظم غذائية مستدامة وناجحة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الخاصة بالغذاء والتغذية من أجل تهيئة ظروف صحية أفضل للمجتمع.

من هنا ندرك أهمية ودور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة في تحقيق ذلك، والعمل الجاد للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بهدف تأمين وتوفير أمننا الغذائي.

وفي الختام نتطلع إلى مزيد من التعاون البناء والمثمر مع صندوق ايفاد ومتابعة المسيرة المشتركة لتنفيذ مشاريع جديدة تساهم في تحسين سبل العيش لدى الأسر الريفية العائدة إلى قراها ومساعدتها على الاستقرار ومتابعة العملية الإنتاجية.

كلنا أمل أن تكلل أعمالنا بالنجاح وأن يكون لها يكون لها بالغ الأثر في تخفيف آثار الأزمات وتداعياتها على شعوب العالم أجمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته